

## دلائل الإعجاز

إلى الدلالات المعنوية ولا يملح شيء منه حيث الكلام على ظاهره وحيث لا يكون كناية وتمثيل به ولا استعارة ولا استعانة في الجملة بمعنى على معنى وتكون الدلالة على الغرض من مجرد اللفظ فلو أن قائلًا قال : رأيت الأسد وقال آخر : لقيت الليث لم يجرز أن يقال في الثاني : إنه صور المعنى في غير صورته الأولى ولا أن يقال : أبرزه في معرض سوى معرضه ولا شيئاً من هذا الجنس . وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز وحتى لا يراد من الألفاظ طواهر ما وضعت له في اللغة ولكن يشار بمعانيها إلى معاني آخر .

واعلم أن هذا كذلك ما دام النظم واحداً فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى على ما مضى من البيان في مسائل التقديم والتأخير وعلى ما رأيت في المسألة التي مضى الآن أعني قولك : إن زيدا كالأسد وكأن زيدا الأسد ذلك لأن زنه لم يتغير من اللفظ شيء وإنما تغير النظم فقط . وأما فتحك " أن عند تقديم الكاف وكانت مكسورة فلا اعتداد بها لأن معنى الكسر باق بحاله . واعلم أن السبب في أن أحالوا في أشباه هذه المحاسن التي ذكرتها لك على اللفظ أنها ليست بأنفس المعاني بل هي زيادات فيها وخصائص . ألا ترى أن ليست المزية التي تجدها لقولك : كأن زيدا الأسد على قولك : زيد كالأسد بشيء خارج عن التشبيه الذي هو أصل المعنى وإنما هو زيادة فيه وفي حكم الخصوصية في الشكول نحو أن يصاغ خاتم على وجهه وآخر على وجه آخر تجمعهما صورة الخاتم ويفترقان بخاصة وشيء يعلم إلا أنه لا يعلم منفرداً . ولمّا كان الأمر كذلك لم يمكنهم أن يطلّوا اسم المعاني على هذه الخصائص إذا كان لا يفترق الحال حينئذ بين أصل المعنى وبين ما هو زيادة في المعنى وكيفية له وخصوصية فيه . فلما امتنع ذلك توصّلوا إلى الدلالة عليها بأن وصفوا اللفظ في ذلك بأوصاف يعلم أنها لا تكون أوصافاً له من حيث هو لفظ كنعو وصفهم له بأن زنه لفظ شريف وأنه قد زان المعنى وأن له ديباجة وأن عليه طلاوة وأن المعنى منه في مثل الوشي وأنه عليه كالحلي إلى أشباه ذلك مما يعلم ضرورة أنه لا يعنى بمثله الصوت